كلية الباحة الأهلية للعلوم
Al Baha Private College of Science

دليل الوحدات التنظيمية واللجان

كلية الباحة الأهلية للعلوم


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس:

01. الأهداف والمرتكزات 2

02. المرجعية النظامية..... 2

03. الإطار الحوكمي لتحديد الوحدات واللجان 3

04. ضوابط الإنشاء والتشكيل 4

05. الاجتماعات والتوثيق..... 4

06. التقارير والمؤشرات والاعتماد..... 5

07. المراجعة والتطوير..... 5

08. هيكل اللجان (المهام و الصلاحيات)..... 6

09. اللجان والوحدات التابعة لوكلاء الكلية..... 9

10. اللجان و الوحدات التابعة للأقسام العلمية..... 11

11. الضوابط الحاكمة لعمل جميع اللجان و الوحدات 13

12. النفاذ..... 14

المقدمة

يُعد هذا الدليل منظم لعمل الوحدات التنظيمية واللجان وفرق العمل في كلية الباحة الأهلية للعلوم، وقد صيغ بمنهج سردي مرن يوازن بين الحوكمة المؤسسية الصارمة والمرونة الإدارية التي تحتاجها الكلية الأهلية في بيئة تتسارع فيها متطلبات الاعتماد، والتحول الرقمي، والتوسع الأكاديمي، والشراكات، والاستدامة المالية.

وينطلق الدليل من أن البناء التنظيمي ليس هيكلًا جامدًا، وإنما أداة استراتيجية لضمان وضوح المسؤوليات، وسلامة خطوط السلطة، وكفاءة اتخاذ القرار، وحسن استثمار الموارد، ورفع الجاهزية المؤسسية. ولذلك لم يُقيد هذا الدليل الكلية بقوائم ثابتة للوحدات أو اللجان، بل جعل الأصل هو تمكين عميد الكلية من تحديد ما يلزم تشغيليًا، مع احتفاظ مجلس الأمناء بسلطته في كل ما يتصل بالأثر الاستراتيجي والمالي والحوكمي الأعلى.

01. الأهداف والمرتكزات

1. يهدف الدليل إلى ترسيخ إطار حوكمي واضح ينظم كيفية إنشاء الوحدات التنظيمية واللجان الدائمة والمؤقتة وفرق العمل، ويضمن عدم التداخل بين الأدوار التنفيذية والإشرافية، ويربط التنظيم المؤسسي بالخطة الاستراتيجية، ومؤشرات الأداء، ومتطلبات الجودة، والاعتماد.
2. ويهدف إلى منح الكلية قدرة عالية على التكيف مع مستجدات البرامج الأكاديمية، واحتياجات الطلبة، ومتطلبات سوق العمل، والمشروعات التطويرية، دون الحاجة إلى تعديل جوهري في الدليل كلما استجدت حاجة تنظيمية جديدة.

02. المرجعية النظامية

يستند هذا الدليل في أحكامه إلى نظام الجامعات، واللائحة التنظيمية للكليات الأهلية، والقواعد التنفيذية الصادرة عن مجلس شؤون الجامعات، ومتطلبات هيئة تقويم التعليم والتدريب للاعتماد المؤسسي والبرامجي، إضافة إلى النظام الأساس واللوائح الداخلية لكلية الباحة الأهلية للعلوم، وما يصدر عن مجلس الأمناء ومجلس الكلية من قرارات تنظيمية أو حوكمية ذات صلة.

03. الإطار الحوكمي لتحديد الوحدات واللجان

يُترك تحديد الوحدات التنظيمية، واللجان الدائمة أو المؤقتة، والفرق المساندة، ومسمياتها، وارتباطاتها، ونطاق اختصاصاتها، ومددها، وآليات عملها، لقرار عميد الكلية في الحدود التنفيذية والتشغيلية، باعتباره المسؤول المباشر عن كفاءة الأداء المؤسسي وسلامة التنفيذ.

أما الموضوعات التي يترتب عليها أثر استراتيجي أو مالي أو حوكمي مرتفع، أو التي تمس الهيكل العام للكلية، أو ترتبط بالتوسع، أو الاستحداثات الكبرى، أو الالتزامات طويلة الأمد، فتكون من صلاحية مجلس الأمناء أو ترفع إليه للمصادقة وفق ما تقضي به الأنظمة وصلاحيات كل جهة.

وبموجب ذلك، يجوز للعميد استحداث وحدات / لجان جديدة، أو دمج وحدات / لجان متقاربة، أو إعادة توزيع الاختصاصات، أو تعليق بعض التشكيلات، أو إنشاء فرق عمل مرحلية، كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك، وبما يحقق الرشاقة التنظيمية والكفاءة التشغيلية.

04. ضوابط الإنشاء والتشكيل

1. عند إنشاء أي وحدة تنظيمية أو لجنة، يجب أن يستند القرار إلى حاجة تشغيلية أو استراتيجية واضحة، وأن يكون الغرض المؤسسي محددًا، مع بيان خط الارتباط، والمسؤول المباشر، ونطاق الصلاحيات، ومؤشرات الأداء، والعلاقة التكاملية مع بقية الجهات داخل الكلية.
2. كما يجب أن تُشكل اللجان بقرار رسمي يوضح الهدف من تشكيلها، وطبيعتها الدائمة أو المؤقتة، ومدتها، وآلية اجتماعاتها، ومرجعيتها الإشرافية، وكيفية توثيق أعمالها ومحاضرها وقراراتها.
3. ويجوز للكلية بحسب الحاجة استخدام تشكيلات متنوعة تشمل الوحدات الدائمة، واللجان الدائمة، واللجان المؤقتة، وفرق العمل، والفرق الاستشارية، ومجالس الجودة، وفرق إدارة المشاريع، وفرق التحول الرقمي، وفرق إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال.

05. الاجتماعات والتوثيق

1. تعقد اللجان والوحدات ذات الطبيعة الإشرافية اجتماعاتها بصورة دورية وفق ما تحدده الجهة المنشئة، على أن يكون الحد الأدنى اجتماعًا واحدًا في كل فصل دراسي للجان الدائمة، مع جواز عقد اجتماعات إضافية كلما دعت الحاجة.
2. ويجب أن تتضمن محاضر الاجتماعات عرض الموضوعات، والقرارات، والتوصيات، والمسؤوليات التنفيذية، والجداول الزمنية، وحالة المتابعة والإغلاق، بما يضمن اكتمال الأثر الرقابي والحوكمي.

06. التقارير والمؤشرات والاعتماد

تلتزم جميع الوحدات واللجان برفع تقارير دورية إلى الجهة المشرفة تتناول مستوى الإنجاز، والتحديات، والمخاطر، ونسب إغلاق فرص التحسين، وحالة مؤشرات الأداء، و أثر الأعمال المنفذة على الأهداف الاستر اتيجية.

ويرتبط هذا الدليل ارتباطًا مباشرًا بمنظومة الجودة والاعتماد، حيث يجب أن تسهم جميع التشكيلات التنظيمية في توفير الأدلة والشواهد، وتوثيق التحسين المستمر، وسلامة الحوكمة، ووضوح المسؤوليات، ورفع جاهزية الكلية للزيارات الخارجية ومتطلبات الاعتماد المؤسسي والبرامجي.

07. المراجعة والتطوير

يخضع هذا الدليل للمراجعة السنوية ضمن منظومة الحوكمة المؤسسية، كما يجوز مراجعته قبل ذلك كلما استجد تعديل في الهيكل التنظيمي، أو توسع في البرامج، أو استحداث مسارات جديدة، أو صدرت متطلبات نظامية أو اعتمادية جديدة.

ولعميد الكلية إصدار التعليمات التنفيذية والنماذج المساندة والأدلة الإجر ائية المكملة لهذا الدليل، على أن يُرفع ما يدخل ضمن الصلاحيات العليا إلى مجلس الأمناء أو مجلس الكلية بحسب مستوى الأثر.

08. هيكل اللجان (المهام و الصلاحيات)

اللجان والوحدات التابعة لمجلس الأمناء

1. تُشكَّل اللجان والوحدات التابعة لمجلس الأمناء بوصفها أدوات حوكمة متخصصة، تمكّن المجلس من أداء دوره الإشرافي والاستراتيجي بكفاءة وعمق. وتضطلع هذه اللجان بدراسة الموضوعات ذات الأثر العالي وتحليلها بشكل منهجي، ثم رفع التوصيات بشأنها إلى المجلس، دون ممارسة أي مهام تنفيذية مباشرة، بما يحافظ على مبدأ الفصل بين الإشراف والتنفيذ ويعزز سلامة الحوكمة المؤسسية.
2. تتولى اللجان والوحدات دراسة الموضوعات الاستراتيجية والمالية والتنظيمية التي يحيلها إليها مجلس الأمناء، كما يحق لها طلب البيانات والتقارير اللازمة من إدارة الكلية عبر القنوات الرسمية المعتمدة، بما يمكّنها من تكوين رؤية تحليلية دقيقة تدعم جودة توصياتها. وتشمل صلاحياتها تقييم كفاءة الأداء المؤسسي، ومستوى الامتثال للأنظمة واللوائح، وفاعلية ممارسات الحوكمة، إضافة إلى التوصية باعتماد السياسات المؤسسية أو تعديلها أو إيقافها عند الحاجة، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمناء ضمن نطاق اختصاصها، بما يضمن تحقيق الأثر المؤسسي المستهدف.
3. تضطلع اللجان والوحدات كذلك بمجموعة من المهام النوعية التي تعزز دورها الاستراتيجي؛ حيث تعمل على تحليل المخاطر الاستراتيجية، وتقييم استدامة الموارد المالية، ومراجعة التقارير السنوية والمؤشرات المؤسسية، ودراسة مشروعات التوسع والاستحداث والشراكات، إضافة إلى تقييم فعالية أنظمة الحوكمة والرقابة الداخلية. كما تسهم في دعم اتخاذ القرار من خلال إعداد تقارير

تحليلية معمقة تستند إلى البيانات والمؤشرات، بما يعزز جودة القرارات الاستراتيجية ويرفع كفاءة التوجيه المؤسسي.

4. يظل عمل اللجان والوحدات محكومًا بضابط حوكمي أساسي، يتمثل في عدم اتخاذها قرارات تنفيذية، و اقتصار دورها على رفع التوصيات إلى مجلس الأمناء بصفته الجهة المختصة بالاعتماد النهائي، بما يضمن وضوح المسؤوليات، و اتساق الأدوار، وسلامة منظومة اتخاذ القرار داخل الكلية.

اللجان والوحدات التابعة لعميد الكلية

1. تُشكَّل اللجان التابعة لعميد الكلية بوصفها أدوات إشرافية وتنسيقية تدعم الإدارة التنفيذية وتمكّنها من تحويل التوجهات الاستراتيجية إلى ممارسات تشغيلية فعّالة، حيث تؤدي هذه اللجان دور حلقة الوصل بين مستوى التخطيط الاستراتيجي ومتطلبات التنفيذ اليومي، بما يضمن اتساق الجهود المؤسسية وتكاملها. وتُنشأ هذه اللجان بقرار من العميد وفق الحاجة التشغيلية، وتعمل ضمن نطاق تفويض محدد يراعي طبيعة المهام والمسؤوليات الموكلة إليها.
2. تضطلع هذه اللجان بدراسة الموضوعات التشغيلية والأكاديمية قبل رفعها إلى مستوى اتخاذ القرار، بما يتيح معالجتها بصورة تحليلية ومنهجية، كما تتولى تنسيق الأعمال بين الوحدات المختلفة داخل الكلية، بما يقلل من التداخل ويعزز كفاءة الأداء. وتمتد صلاحياتها لتشمل اقتراح السياسات والإجراءات التطويرية، ومتابعة تنفيذ الخطط التشغيلية، إضافة إلى إصدار توصيات تنفيذية ضمن نطاق التفويض الممنوح لها، بما يدعم سرعة الاستجابة وجودة التنفيذ.

3. كما تؤدي هذه اللجان دورًا محوريًا في دعم اتخاذ القرار التنفيذي للعميد، من خلال توفير المعلومات والتحليلات اللازمة، ومتابعة مؤشرات الأداء على مستوى الكلية، وتحليل الفجوات بين المستهدف والمتحقق. وتُسهم كذلك في معالجة التحديات التشغيلية التي قد تواجه الوحدات المختلفة، والإشراف على تحقيق التكامل بين الإدارات، بما يضمن انسجام العمل المؤسسي وعدم تعارض الجهود.
4. تُشكَّل الوحدات التنظيمية التابعة لعميد الكلية بوصفها الأذرع التنفيذية المباشرة التي تتولى تشغيل الأعمال اليومية وتنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة، حيث تمثل هذه الوحدات البنية التشغيلية التي تستند إليها الكلية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتُنشأ هذه الوحدات بقرار من العميد وفق الحاجة المؤسسية، مع تحديد واضح لخطوط الارتباط، ونطاق الاختصاص، والمسؤوليات، ومؤشرات الأداء، بما يضمن وضوح الأدواروكفاءة التنفيذ.
5. تتولى هذه الوحدات تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة، وتشغيل المبادرات والمشروعات، وإدارة الموارد البشرية والمالية والتقنية ضمن نطاقها، إضافة إلى متابعة مؤشرات الأداء ورفع التقارير الدورية، بما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي ودقة المتابعة. كما تسهم في توفير البيانات والمعلومات اللازمة للجان والإدارة العليا، بما يدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة.
6. تعمل الوحدات في تكامل وثيق مع اللجان، حيث تضطلع اللجان بالدور التحليلي والتوجيهي، في حين تتولى الوحدات التنفيذ الفعلي، بما يحقق التوازن بين جودة التخطيط وكفاءة التطبيق. كما تلتزم الوحدات بدعم منظومة الجودة والاعتماد من خلال توثيق الإجراءات، وحفظ الأدلة والشواهد، والمشاركة في عمليات التقييم والتحسين المستمر، إضافة إلى الإسهام في رصد المخاطر التشغيلية ورفعها ضمن منظومة إدارة المخاطر المؤسسية.

09. اللجان والوحدات التابعة لوكلاء الكلية

1- تُشكَّل اللجان التابعة لوكلاء الكلية بوصفها لجانًا تخصصية تعمل ضمن نطاق كل وكالة، وتعكس طبيعة الاختصاصات الفنية المرتبطة بها، سواء كانت أكاديمية، أو تعليمية، أو طلابية، أو مالية، أو تقنية، أو غيرها من المجالات التي يتطلبها الهيكل التنظيمي المعتمد. وتُعد هذه اللجان امتدادًا إشر افيًا وفنيًا لدور الوكيل، حيث تُسهم في إدارة الملفات التخصصية بدرجة عالية من العمق والتحليل، بما يضمن جودة التنفيذ و اتساقه مع السياسات العامة للكلية.

2- تتولى هذه اللجان إدارة الموضوعات الفنية ضمن نطاق الوكالة، وتعمل على دراستها بصورة تفصيلية قائمة على التحليل المهني والبيانات، كما تضطلع بإصدار توصيات مبنية على أسس فنية دقيقة تدعم اتخاذ القرار على مستوى الوكالة. وتمتد صلاحياتها لتشمل متابعة تنفيذ المبادرات والبرامج المرتبطة باختصاصها، و اقتراح التحسينات الإجر ائية التي من شأنها رفع كفاءة الأداء وتبسيط الإجراءات وتعزيز جودة المخرجات.

3- تقوم هذه اللجان بدورمحوري في تشغيل الخطط التنفيذية على مستوى الوكالة، من خلال متابعة تقدم الأعمال، وتحليل البيانات والمؤشرات التخصصية، ورصد الفجوات التشغيلية، بما يتيح التدخل في الوقت المناسب لمعالجة أي انحر افات. وتسهم كذلك في دعم منظومة الجودة والامتثال في المجال الذي تشرف عليه، من خلال التأكد من تطبيق المعايير المعتمدة، وتوثيق الإجراءات، وتعزيز الالتزام بالمتطلبات النظامية والاعتمادية. وتُختتم أعمالها برفع تقارير دورية إلى الوكيل تتضمن مستوى الإنجاز، والتحديات، وفرص التحسين، بما يعززفاعلية الإشراف و اتخاذ القرار.

4- تُشكَّل الوحدات التنظيمية التابعة لوكلاء الكلية بوصفها الأذرع التنفيذية المتخصصة التي تتولى تشغيل الأعمال اليومية وتنفيذ الخطط والبرامج ضمن نطاق كل وكالة، حيث تمثل هذه الوحدات البنية التشغيلية التي تعتمد عليها الوكالة في تحقيق أهدافها. وتُنشأ هذه الوحدات بقرار من الوكيل وفق الحاجة، مع تحديد واضح لخطوط الارتباط، ونطاق الاختصاص، والمسؤوليات، ومؤشرات الأداء، بما يضمن وضوح الأدوار وكفاءة التنفيذ.

5- تتولى هذه الوحدات تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة، وتشغيل المبادرات والمشروعات، وإدارة الموارد المرتبطة باختصاصها، إضافة إلى متابعة مؤشرات الأداء ورفع التقارير الدورية، بما يعزز من كفاءة الأداء ودقة المتابعة. كما تسهم في توفير البيانات والمعلومات اللازمة للجان، بما يدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة.

6- حين تتولى الوحدات التنفيذ الفعلي، بما يحقق التوازن بين جودة التخطيط وكفاءة التطبيق. كما تلتزم الوحدات بدعم منظومة الجودة والاعتماد من خلال توثيق الإجراءات، وحفظ الأدلة والشواهد، والمشاركة في عمليات التقييم والتحسين المستمر، إضافة إلى الإسهام في رصد المخاطر التشغيلية ورفعها ضمن منظومة إدارة المخاطر المؤسسية.

10. اللجان و الوحدات التابعة للأقسام العلمية

1- تُشكَّل اللجان والوحدات التابعة للأقسام العلمية بوصفها المكون التشغيلي والأكاديمي الأقرب إلى جوهر العملية التعليمية والبحثية، حيث تمثل هذه التشكيلات الإطار التنظيمي الذي من خلاله تُدار تفاصيل العمل الأكاديمي اليومي، وتُنفَّذ السياسات التعليمية، وتُترجم مستهدفات البرامج إلى مخرجات تعليمية قابلة للقياس والتطوير المستمر.

2- تُعد اللجان داخل الأقسام العلمية لجانًا تخصصية ذات طابع أكاديمي دقيق، تُعنى بدراسة الموضوعات المرتبطة بالمقررات والخطط الدراسية ومخرجات التعلم، وتعمل على تحليلها وفق أسس علمية ومنهجية، بما يدعم اتخاذ القرار الأكاديمي الرشيد على مستوى القسم. وتضطلع هذه اللجان بمتابعة جودة التدريس، وتحليل نتائج الطلبة، وتقييم أدوات القياس، و اقتراح تطوير المقررات والبرامج بما يتواءم مع المستجدات العلمية ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى التوصية بالقرارات الأكاديمية التي تسهم في تحسين الأداء التعليمي وضمان اتساقه مع معايير الجودة والاعتماد.

3- تسهم هذه اللجان في دعم الاعتماد البرامجي من خلال توثيق الأدلة والشواهد الأكاديمية، وتحليل تقارير المقررات والبرامج، ورصد فرص التحسين، ومتابعة تنفيذ خطط التطوير، بما يعزز من جاهزية القسم للوفاء بمتطلبات الجهات التنظيمية وهيئات الاعتماد. وتمارس هذه اللجان دورها ضمن إطار إشرافي تحليلي، حيث ترفع توصياتها إلى رئاسة القسم لاتخاذ ما يلزم أو رفعه إلى المستويات الأعلى بحسب الصلاحيات.

4- تُشكَّل الوحدات التابعة للأقسام العلمية كأذرع تنفيذية مساندة تتولى تشغيل الجوانب التطبيقية والتنظيمية للعمل الأكاديمي، حيث تضطلع بتنفيذ الخطط الدراسية، وإدارة الجداول، والتنسيق بين أعضاء هيئة التدريس، ومتابعة شؤون الطلبة، وتنظيم البيانات الأكاديمية، بما يضمن انسيابية العمل اليومي داخل القسم. كما تسهم هذه الوحدات في توفير البيانات والمعلومات اللازمة للجان، ودعم عمليات التحليل والتقييم، بما يعززمن دقة اتخاذ القرار.

5- تضطلع اللجان بالدور التحليلي والتوجيهي، في حين تتولى الوحدات التنفيذ الفعلي للتوصيات والسياسات المعتمدة، بما يحقق التوازن بين جودة التخطيط وكفاءة التطبيق. كما تلتزم الوحدات بدعم منظومة الجودة والاعتماد من خلال توثيق الإجراءات، وحفظ الأدلة والشواهد، والمشاركة في إعداد التقارير الأكاديمية، إضافة إلى الإسهام في رصد التحديات التشغيلية ورفعها إلى إدارة القسم لمعالجتها ضمن الأطر النظامية.

11. الضوابط الحاكمة لعمل جميع اللجان والوحدات

تخضع جميع اللجان والوحدات في الكلية لجملة من الضوابط الحاكمة التي تضمن اتساق عملها وفاعليته ضمن الإطار الحوكمي العام، وبما يحقق التكامل بين الأدوار الإشرافية والتنفيذية.

1- يقوم مبدأ عدم الازدواجية على ضرورة تحديد نطاق اختصاص واضح لكل لجنة ووحدة، بحيث لا تتداخل المهام أو تتكرر الأدوار، الأمر الذي يسهم في وضوح المسؤوليات وتكامل الجهود المؤسسية.

2- يرتكز العمل على مبدأ التسلسل الحوكمي، حيث ترفع اللجان توصياتها إلى الجهة المشرفة، بينما ترفع الوحدات تقاريرها التشغيلية، لتتولى الجهة المشرفة اعتماد ما يدخل ضمن صلاحياتها أو رفعه إلى المستوى الأعلى بحسب طبيعة القرار وأثره.

3- يُعد مبدأ الفصل بين الدور الإشرافي والتنفيذي من الركائز الأساسية، إذ تضطلع اللجان بوظائف التحليل والدراسة وإصدار التوصيات، في حين تتولى الوحدات التنفيذ الفعلي للسياسات والقرارات، مع خضوعها للمساءلة عن نتائج الأداء، بما يعزز من كفاءة التطبيق ويضمن حيادية التقييم.

4- يخضع عمل اللجان والوحدات لمبدأ المساءلة، بحيث يكون لكل لجنة رئيس مسؤول عن أعمالها، ولكل وحدة مسؤول إداري محدد، مع ارتباط كل منهما بمؤشرات أداء قابلة للقياس، وخضوعهما للتقييم الدوري الذي يهدف إلى قياس الكفاءة والفاعلية وتحقيق الأهداف.

5- كما يستند العمل إلى مبدأ الارتباط الاستراتيجي، حيث يجب أن ترتبط كل لجنة وكل وحدة بهدف استراتيجي، أو مؤشر أداء، أو متطلب من متطلبات الجودة والاعتماد، بما يضمن أن جميع التشكيلات التنظيمية تسهم في تحقيق القيمة المؤسسية، ولا تعمل بمعزل عن التوجه العام للكلية.

6- يرتبط عمل اللجان والوحدات ارتباطًا وثيقًا بمنظومة إدارة المخاطر والجودة، حيث تسهم اللجان في تحليل المخاطر وتقييمها، بينما تقوم الوحدات برصد المخاطر التشغيلية ورفعها، إلى جانب توثيق فرص التحسين، ودعم إعداد التقارير المؤسسية، وتعزيز جاهزية الكلية لمتطلبات الاعتماد من خلال توفير الأدلة والشواهد وتطبيق الإجراءات المعتمدة.

7- وفي إطار المرونة التنظيمية، يجوز تفويض بعض صلاحيات اللجان إلى فرق عمل متخصصة، كما يجوز للوحدات تشكيل فرق تنفيذية مؤقتة لمعالجة موضوعات محددة أو تنفيذ مشروعات مرحلية، إضافة إلى إمكانية الاستعانة بخبراء داخليين أو خارجيين لدعم الجوانب الفنية أو الاستشارية، على أن يتم ذلك ضمن إطار منظم وتحت إشراف الجهة المختصة، مع بقاء المسؤولية النهائية على الجهة المنشئة سواء كانت لجنة أو وحدة.

12. النفاذ

يعمل بهذا الدليل من تاريخ اعتماده من مجلس الكلية ومصادقة مجلس الأمناء، ويعد مرجعًا تنظيميًا ملزمًا لجميع الجهات داخل الكلية. وتكون أولوية التطبيق وفق التسلسل الحوكمي الآتي: ما يصدر عن مجلس الأمناء، ثم مجلس الكلية، ثم قرارات عميد الكلية، ثم هذا الدليل وما يصدر استنادًا إليه من تعليمات تنفيذية. ويلغي هذا الدليل كل ما يتعارض معه من تنظيمات أو أدلة سابقة في موضوع الوحدات واللجان، مع استمرار حق الكلية في التطوير المستمر وفق ما تقتضيه المصلحة المؤسسية.

كلية الباحة الأهلية للعلوم

Al Baha Private College of Science